

البرهان في أصول الفقه

فنقول .

1254 - إذا وجدنا أصلاً استنبطنا منه معنى مناسباً للحكم فيكفي فيه ألا يناقضه أصل من أصول الشريعة ويكفي في الضبط فيه استناده إلى أصل متفق الحكم (ومرجعنا) في ذلك وجداننا أصحاب رسول الله ﷺ مسترسلين في استنباط المصالح من أصول الشريعة من غير توقع وقوف عند بعضها .

1255 - فأما المعنى الذي لا نجد له أصلاً ولا مستنداً فهو الذي سميناه الاستدلال ونحن نرى التعلق به كما مهدنا القول فيه ولا يجوز التعلق عندنا بكل مصلحة ولم ير ذلك أحد من العلماء ومن ظن ذلك بمالك هـ فقد أخطأ فإنه قد اتخذ من أقضية الصحابة هـ أصولاً وشبه بها مأخذ الوقائع فمال فيما قال إلى فتاويهم وأقضيتهم فإذا لم ير الاسترسال في المصالح ولكنه لم يحط بتلك الوقائع على حقائقها وهذا كبنائه قواعد على سيرة عمر هـ في أخذه شطراً من مال خالد وعمرو وقد قدر ذلك تأديباً منه وهذا زلل فإنه لا يمتنع أنه رأهما آخذين من مال الله ﷻ تعالى ما لا يستحقان أخذه على ظن وحسبان وكان يرعى طبقة الرعية بالعين الكائلة والأليق بشهامته وإيالته أن نظره الثاقب كان بالمرصاد لما يتعديان فيه الحدود عامدين أو خاطئين إذ كانا موليين على مال الله ﷻ تعالى وإذا أمكن ذلك وهو الظاهر فحملة على التأديب لا وجه له ولو صح عنه أخذ مال رجل غير متصرف في مال الله ﷻ تعالى لكان يظهر ما تخيله مالك